EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصّحافة

سبتمبر 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
سبتمبر 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: أكتوبر 2025

أسماء الفريق المسؤول

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مريانا سامي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	الملخص	8
4	محاور التقرير	9
5	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
6	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
7	انتهاكات سجلت وقت وقوعها	14
8	انتهاكات وثقت بأثر رجعي	17
9	ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي	19
10	التوصيات	26

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

1. الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2. ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

3. البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصِّحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

1. التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2. التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1. أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2. أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي، الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3. أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي والإعلامي العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4. ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5. أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6. أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل إحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصِّحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من **1 إلى 30** سبتمبر **2025**، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

استنادًا إلى البيانات الاسترشادية المُجمعة -حتى تاريخ إعداد هذا التقرير- نجد أنه خلال شهر سبتمبر 2025 تم توثيق عدد **8** انتهاكات، كلها وقعت بحق صحفيين أو إعلاميين ذكور، فيما لم نشهد -حسبما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات أو إعلاميات أو مؤسسات صحفية.

من حيث **التوزيع الجغرافي**، نجد أن الانتهاكات التي شهدها شهر سبتمبر في محافظة القاهرة حصرًا، بينما لم نرصد انتهاكات بمحافظات أخرى.

من زاوية **التوزيع الزمني للانتهاكات**، نجد أن الأسبوع الأول، والثاني، من الشهر، لم يشهدا وقوع أية انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الثالث وقوع **3** انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الر ابع والأخير **5** انتهاكات.

أما **نوعية الانتهاكات** التي شهدها شهر سبتمبر، نجد أن **7** انتهاكات من أصل **8** ارتبطت بإحدى مؤسسات العدالة، إذ رصدنا وقوع عدد **2** انتهاك "حرمان الصحفي المتهم من التواصل مع دفاعه"، وعدد **2** انتهاك "استمرار حبس الصحفي على ذمة المحاكمة"، و انتهاك وحيد من كل فئة من هذه الفئات الثلاث "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، الحرمان من الحديث للمحكمة، الحرمان من المثول أمام القاضي"، وكلها كما نرى مرتبطة بمرفق العدالة.

الانتهاك الوحيد المختلف، كانت حالة **فصل تعسفي** بحق مقدم البرامج BBC بـ مكتب القاهرة مهاد الشرقاوي.

من حيث نوع **التوثيق**، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدت خلال شهر سبتمبر تم رصدها بشكل مباشر، إما من خلال الحضور الميداني لمحامين المرصد، وإما عبر التواصل مع الصحفي/ة ضحية الانتهاك.

أما **تصنيف الانتهاكات** وفق تخصص الضحية، نجد أن **3** انتهاكات طالت فئة "كاتب صحفي"، في حين نجد أن فئة "محرر صحفي" وقع بحقها 3 انتهاكات أيضًا، أما فئتي "مترجم، مقدم برامج" فقد وقع بحق كل فئة منهما انتهاك وحيد.

من زاوية صفة الشخص مرتكب الانتهاك، نجد أن معظم انتهاكات الشهر ارتكبها ذوي "صفة قضائية"، بواقع **7** انتهاكات، فيما ارتكب "مسؤول أول" بمؤسسة صحفية انتهاك وحيد.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **الثالث:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، أما الخاتمة تتضمّن عددًا من التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

الهدف من التحليل الإحصائي للانتهاكات هو البحث عن المنطق الكامن ورائها، ومعرفة الاتجاه العام لها، لعل ذلك يسهم في فهم و اقعها، والتنبؤ بتطوراتها ومآلاتها، وهو ما يفتح المجال للتحكم فيها، وتقديم المقترحات للتقليل من أعدادها.

1 -النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

شهد شهر سبتمبر 2025، وقوع 8 انتهاكات، كلها وقعت بحق صحفيين أو إعلاميين ذكور، فيما لم نشهد - حسبما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات أو إعلاميات أو مؤسسات صحفية.

النوع الاجتماعي لضحية الانتهاك

2 -جغرافيّا الانتهاكات

من حيث التوزيع الجغرافي، نجد أن الانتهاكات التي شهدها شهر سبتمبر في محافظة القاهرة حصرًا، بينما لم نرصد انتهاكات بمحافظات أخرى.

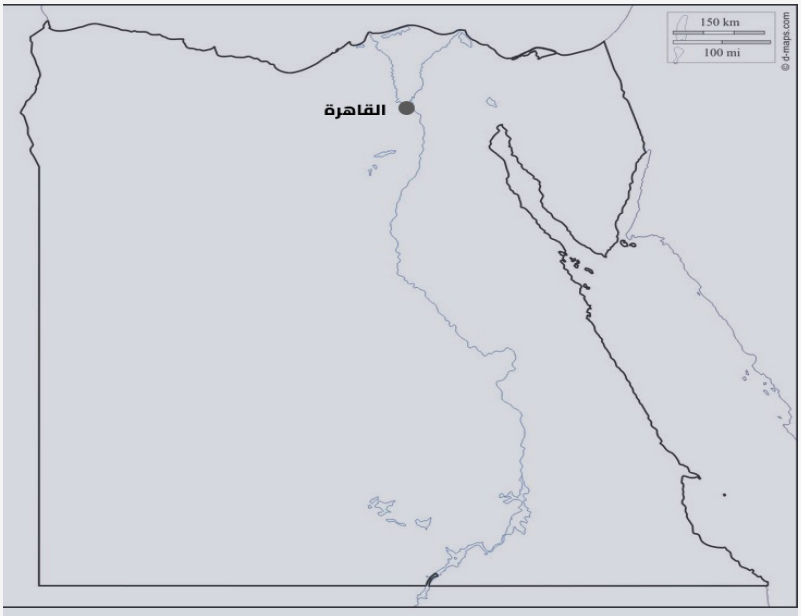

جغرافيا الانتهاكات

● القاهرة 8

3 -زمن الانتهاك

من زاوية التوزيع الزمني للانتهاكات، نجد أن الأسبوع الأول، والثاني، من الشهر، لم يشهدا وقوع أية انتهاكات، في حين شهد الأسبوع الثالث وقوع 3 انتهاكات، وشهد الأسبوع الرابع والأخير 5 انتهاكات.

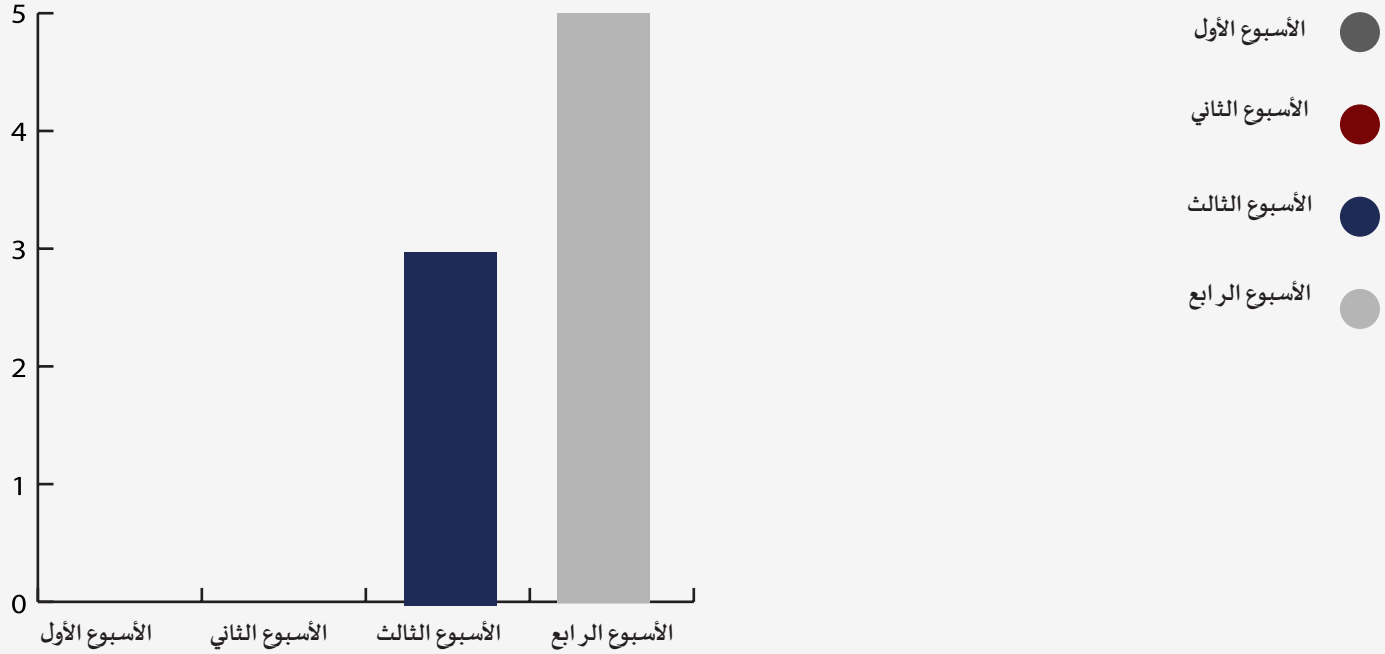

4 -نوع الانتهاك

أما نوعية الانتهاكات التي شهدها شهر سبتمبر، نجد أن 7 انتهاكات من أصل 8 ارتبطت بإحدى مؤسسات العدالة، إذ رصدنا وقوع عدد 2 انتهاك "حرمان الصحفي المتهم من التواصل مع دفاعه"، وعدد 2 انتهاك "استمرار حبس الصحفي على ذمة المحاكمة"، و انتهاك وحيد من كل فئة من هذه الفئات الثلاث "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، الحرمان من الحديث للمحكمة، الحرمان من المثول أمام القاضي"، وكلها كما نرى مرتبطة بمرفق العدالة.

الانتهاك الوحيد المختلف، كانت حالة فصل تعسفي بحق مقدم البرامج بـ BBC مكتب القاهرة مهاد الشرقاوي.

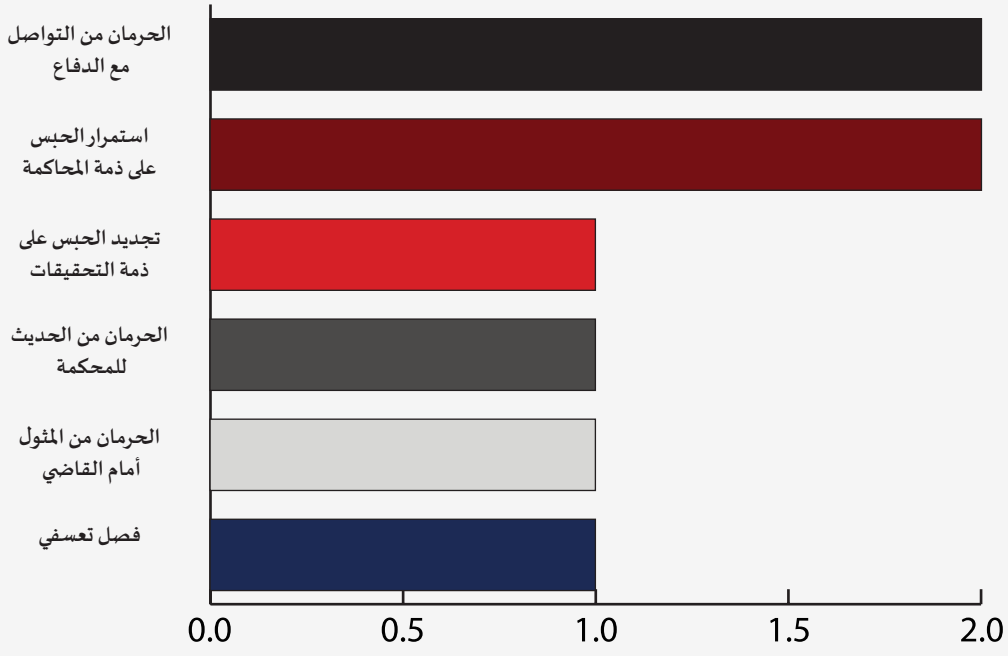

5 -نوع التوثيق

من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدت خلال شهر سبتمبر تم رصدها بشكل مباشر، إما من خلال الحضور الميداني لمحامين المرصد، وإما عبر التواصل مع الصحفي/ة ضحية الانتهاك.

6 -تخصص الضحية

أما تصنيف الانتهاكات وفق تخصص الضحية، نجد أن 3 انتهاكات طالت فئة "كاتب صحفي"، في حين نجد أن فئة "محرر صحفي" وقع بحقها 3 انتهاكات أيضًا، أما فئتي "مترجم، مقدم برامج" فقد وقع بحق كل فئة منهما انتهاك وحيد.

7 -نوع جهة عمل المعتدي

من زاوية صفة الشخص مرتكب الانتهاك، نجد أن معظم انتهاكات الشهر ارتكبها ذوي "صفة قضائية"، بواقع 7 انتهاكات، فيما ارتكب "مسؤول أول" بمؤسسة صحفية انتهاك وحيد.

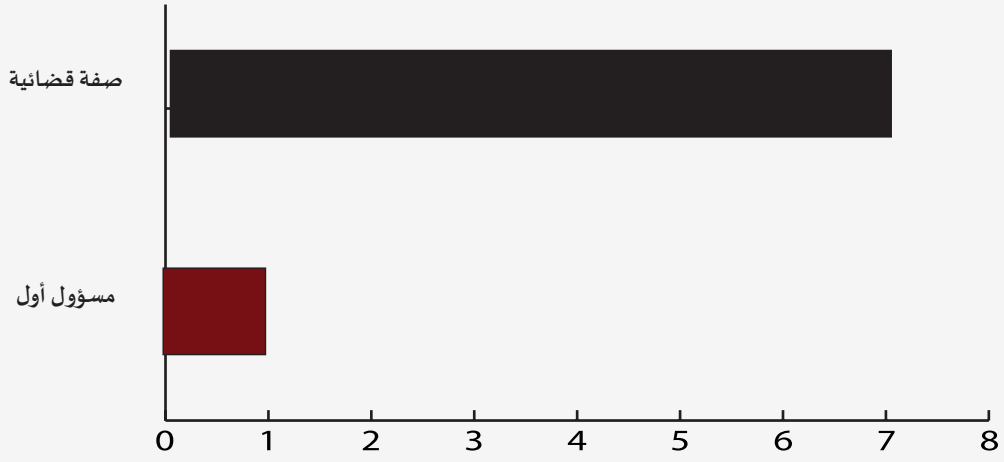

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات المرصودة خلال الشهر إلى:

(1) انتهاكات رُصدت ووثقت في نفس وقت وقوعها، أو خلال الشهر ذاته.

(2) انتهاكات قديمة لكنها وثقت مؤخرًا، تأتي تحت عنوان "انتهاكات بأثر رجعي".

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

- الحريات الإعلامية

1 -بي بي سي تفصل صحفي مصري بدعوى "معاداة السامية"

في إطار متابعته للقضايا التي تمس حرية الصحفيين، والتزام المؤسسات الإعلامية بالمعايير المهنية، رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام شهادة للصحفي المصري مهاد الشرقاوي، نُشرت على صفحته الشخصية على فيسبوك، كشف فيها تفاصيل ما وصفه بـ"قرار صادم" من هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

وقال "الشرقاوي" إن المؤسسة عملت على إنهاء التعاقد معه في وظيفته الحالية كـ"بروديوسر فريلانسر" لبرنامج "بتوقيت مصر"، بدعوى "معاداة السامية"، الأمر الذي وصفه بـ"الدهشة والصدمة" من قرارات مؤسسة كان يعتبرها "بيته الثاني".

كما عملت المؤسسة على إثر ذلك، على سحب عرض التوظيف الذي تلقّاه للعمل كـ"سينيور بروديوسر" لبرنامج "درس"، مشيرًا إلى أن سحب العرض جاء رغم اجتيازه جميع مراحل التقييم بنجاح، بما في ذلك الامتحان التحريري والمقابلة النهائية أمام أربعة من مديري BBC، و اتفاقه على تفاصيل العقد وموعد مباشرة العمل من مكتب القاهرة.

ووفقًا لما ذكره "الشرقاوي"، فإن الأزمة بدأت عندما قامت نائبة رئيس تحرير البرنامج في لندن " وهي من أصول عربية " بالاطلاع على حسابه الشخصي المغلق (Locked) على فيسبوك؛ حيث عثرت على فيديو قديم نشره في أكتوبر 2023 يظهر ضربات حماس لإسرائيل، وكان ذلك قبل التحاقه بـBBC.

وأضاف أنه تم إبلاغ إدارة المؤسسة في لندن وجميع الجهات المعنية بمحتوى الفيديو مُرفَقًا بـ"سكرين شوت" للمنشور.

وأوضح "الشرقاوي" أن المؤسسة لم تكتفِ بسحب الوظيفة الجديدة، بل قامت في اليوم التالي بإنهاء
و أكد "الشرقاوي" أنه عمل في BBC لأكثر من أربع سنوات، بين عامي 2015 و2019، كصحفي إذاعي وبروديوسر برامج وقارئ نشرات أخبار ومراسل، دون أن تُسجَّل بحقه أي شكاوى مهنية أو شخصية، مشيرًا إلى أنه التزم خلال تلك الفترة بـ"المهنية والحيادية بشهادة مدرائه وزملائه"، قبل أن يلتحق بمؤسسة دولية، ثم يعود للعمل مع BBC في أبريل الماضي بعد إغلاق المؤسسة الأخرى بشكل كامل.

وتساءل "الشرقاوي" عن المعايير التي استندت إليها المؤسسة في قرارها، قائلًا:
"وإن كانت المؤسسة ترى كما أبلغتني في إيميل رسمي بأن أدائي على مو اقع التواصل الاجتماعي لا يتماشى مع مبادئها فهل من تلك المبادئ اختراق الزميلة للخصوصية، كونها ضمن قائمة الأصدقاء في حسابي المغلق (Locked) ، لتقوم بالتفتيش في الحساب، وإرسال سكرين شوت لبوست من عامين للمدراء؟ وهل مهنيتي من عدمها لم تظهر للمؤسسة

على مدار خمس سنوات عمل مع BBC أنتجت خلالها مئات التقارير والحلقات التي تناولت جميع المواضيع؟".

وأعرب "الشرقاوي" عن احترامه وتضامنه مع زملائه في مكتب القاهرة، داعيًا الله أن يعينهم على الضغوط التي تُمارس عليهم من إدارة BBC ، ومعاناتهم لتقديم محتوى مهني، خاصةً في ملف الحرب بين فلسطين وإسرائيل.

من جانبه، تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع "الشرقاوي" للتعليق، إلا أنه اكتفى بما نشره على صفحته الشخصية، ورفض الإدلاء بتصريحات إضافية في الوقت الحالي.

- العدالة الجنائية

2 -تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثانية إرهاب)، المنعقدة في 15 سبتمبر 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024، حصر أمن الدولة العليا، والتي يواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، مع مراعاة التجديد في المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو. فيما طلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واستبدال حبسه الاحتياطي بأي من التدابير الاحترازية المنصوص عليها فى المادة 201 من قانون الإجراءات، لا سيما مع حالته الصحية المتردية كونه مريض بالقلب وأجرى عددًا من العمليات الجراحية، ولأن استمرار حبسه يمثل تهديدًا على صحته.

كان الصحفي خالد ممدوح قد ألقي القبض عليه فجر الثلاثاء 16 يوليو 2024، من منزله بالمقطم، و اقتياده إلى جهة غير معلومة لمدة 6 أيام قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معه بتاريخ 21 يوليو واتهامه بالاتهامات سالفة البيان.

3 - تأجيل نظر قضية الصحفي أحمد بيومي حتى 7 ديسمبر 2025

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، خلال جلسة المحاكمة الموضوعية، المنعقدة في 23 سبتمبر 2025، بخصوص الصحفي أحمد بيومي، في القضية رقم 977 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا، والمتهم فيها بـ "الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام احد المو اقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة"، قررت تأجيل لجلسة 7 ديسمبر 2025 للإطلاع وسماع شهود الإثبات.

أما عن مجريات الجلسة، فقد بدأت في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرا، ولم تتجاوز مجرياتها سوى دقائق معدودة، أثبت فيها الدفاع الحاضر مع الصحفي طلباته المتمثلة في التأجيل لاستكمال الاطلاع على أوراق الدعوى؛ إذ لم يتاح الحصول على نسخة من القضية إلا قبل انعقاد الجلسة بفترة محدودة.

وقد شهدت الجلسة وقوع انتهاك بحق الصحفي؛ إذ تم غلق دائرة الصوت قبل بدء الجلسة، ما حرمه من التواصل مع محاميه.

4 -تأجيل نظر قضية الصحفي مصطفى الخطيب حتى 8 ديسمبر 2025

قررت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، في 24 سبتمبر 2025، تأجيل أولى جلسات محاكمة الصحفي مصطفى الخطيب و35 متهمًا آخرين في القضية رقم 647 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، والمقيدة برقم 413 لسنة 2025 جنايات مصر الجديدة لجلسة 8 ديسمبر 2025 للإطلاع على أوراق القضية وتقديم طلباته.

ويعمل الصحفي مصطفى الخطيب مراسلًا ومترجمًا لوكالة الأسوشيتد برس الأمريكية بالقاهرة، وهو عضو بنقابة الصحفيين.

وخلال الجلسة، قامت النيابة بتلاوة أمر الإحالة الصادر عن نيابة أمن الدولة العليا، والذي تضمن توجيه اتهامات متفاوتة للمتهمين، شملت: تولي قيادة جماعة إرهابية، والانضمام إلى جماعة إرهابية، وتمويل الجماعة و أنشطتها.

ويواجه الصحفي مصطفى الخطيب تهمة الانضمام فقط.

و اثبتت هالة دومة المحامية بوحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام للصحف طلبًا بضم شهادة رسمية تتعلق بالقضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، لتوضيح مدة حبسه السابقة وتصرفات النيابة فيها، باعتبارها ذات صلة مباشرة بالقضية الحالية، كما طلبت أجلاً للاطلاع على ملف القضية وتقديم باقي الطلبات القانونية، وهو ما استجابت له المحكمة بتحديد جلسة الثامن من ديسمبر لاستكمال نظر القضية.

وشهدت الجلسة حضور المحامي مختار البحيري ممثلًا عن نقابة الصحفيين، ضمن متابعة النقابة لسير القضية.

وتُعد هذه الجلسة إجرائية بحتة، حيث اقتصرت على تلاوة أمر الإحالة و إثبات حضور المتهمين وهيئة الدفاع، دون الدخول في مناقشة موضوع القضية أو سماع مرافعات.

2. انتهاكات وثقت بأثر رجعي

فصل تعسفي بحق الصحفي بالبوابة نيوز أحمد خالد

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 22 سبتمبر 2025، واقعة الفصل التعسفي، بحق الصحفي في البوابة نيوز، أحمد خالد.

يقول الصحفي، بدأت العمل في البوابة، في أبريل 2018، واستمر عملي بالمكان حتى قرار استبعادي في مارس 2024، بعد أكثر من 4 سنوات من العمل بالمكان.

يضيف: طوال هذه الفترة كنت أعمل في المكان بصفة منتظمة، دون انقطاعات، وخلال هذه الفترة، وعلى غير المتعارف عليه، صدر قرار من الإدارة بخفض مرتبات الصحفيين/ات بالمؤسسة، بنسبة 30%؛ مع الإغلاق الناجم عن فيروس كورونا، وهو الخفض الذي ظلت تأثيراته السلبية تصاحبنا رغم تغير الوضع مع انحسار الوباء.

أما عن السياق الذي صدر في إطاره قرار الفصل، يقول الصحفي: منذ 2022، وأنا أحصل على وعود من الإدارة، ومن الشؤون القانونية بالصحيفة، بتعييني تمهيدًا لتقديم أوراقي إلى نقابة الصحفيين لتسجيلي في جداولها.

لكن هذه الوعود ظلت حبرا على ورق، حتى نوفمبر 2023، في هذا التوقيت قررت المؤسسة تعيين عددًا من الزملاء/ات تمهيدًا لتقديم أوراقهم للجنة القيد بالنقابة، من ثم طلبت تعييني وتقديم أوراقي للنقابة، لكن أبلغتني الشؤون القانونية بالبوابة، أن التعيين سيكون لعدد من الزملاء، أنا لست واحدًا منهم، على أن يتم تعييني وتقديم أوراقي في الدفعة التالية.

وبالرغم من تضرري من قرار تأجيلي، واستيائي لذلك، إلا أني قبلت في النهاية ما حدث.

إلا أن الأحداث التالية، أبت أن تسير الأمور وفق المتفق عليه؛ إذ شهدت تلك الفترة وصول عدة شكاوى ضد البوابة نيوز، إلى نقابة الصحفيين، وعليه صدر قرار مجلس النقابة بوقف قيد صحفيين جدد من البوابة.

وعليه قررت إدارة البوابة من جانبها، وقف التعيينات في المؤسسة، وتسريح الصحفيين غير المعينين.

يستطرد الصحفي: فوجئت في مارس 2024، عند ذهابي لمقر المؤسسة، برفع بياناتي من جهاز البصمة، فلم يتم التعرف علي، وعلمت من الأمن أن إزالة بياناتي من جهاز البصمة، يعني فصلي ومنعي من دخول المكان.

تواصلت مع الإدارة، فأبلغت أن قرار فصلي بتوجيه من عبد الرحيم علي رئيس مجلس إدارة المؤسسة؛ وبعد محاولات مع مدير الشؤون القانونية، وتأكيدي له، أني فقط أريد استعادة عملي، دون عقد عمل، فطلب مني القدوم إلى المؤسسة لإدخال بياناتي مجددًا إلى جهاز البصمة، تمهيدا لاستئناف عملي.

استجبت بالفعل، وذهبت إلى المؤسسة، لأفاجئ مجددًا، أن مدير الشؤون القانونية تراجع عن قراره، وأن عودتي لعملي لم تعد ممكنة.

في النهاية، ومع إجهاض كل المحاولات الودية، قررت اتخاذ كل الخطوات القانونية المقررة في هذه الحالات؛ شكوى إلى مكتب العمل، بلاغ في قسم الشرطة الذي تتبع له المؤسسة، وشكوى إلى نقابة الصحفيين.

بخصوص الإجراءات القانونية، لا تزال القضية منظورة أمام القضاء. وفيما يتعلق بالنقابة، لم تسفر الشكوى المقدمة لها عن أية تغيير يذكر، في ظل عدم قدرة القائمين على لجنة التسويات على الوصول إلى عبد الرحيم علي، حسبما أبلغني أحد أعضاء مجلس النقابة.

ثالثًا.. تطورات المجتمع الصحفي

تابعنا عدد من الملفات خلال شهر سبتمبر، نشير في هذه السطور إلى موضوعين؛ الأول: تأخر الرواتب في صحيفة الفجر. الثاني: تصعيد صحفيو الوفد ضد إدارة الحزب من جراء المماطلة في رفع الحد الأدنى للأجور إلتزامًا بوعود سابقة، كما يتضمن هذا الجزء آخر تطورات ملف الصحفيين المحبوسين.

أزمة "جريدة الفجر" عرض مستمر.. رواتب متأخّرة ومستقبل غامض

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 10 سبتمبر 2025، اتصالًا هاتفيًا مع أحد أعضاء مجلس التحرير بجريدة الفجر (رفض ذكر اسمه)، حول آخر تطوّرات أزمة الأجور داخل المؤسسة، والتي ألقت بظلالها على أوضاع الصحفيين/ات والعاملين/ات فيها خلال الأشهر الماضية.

وقال المصدر إن معاناة الصحفيين/ات لا تقتصر على العاملين/ات بالإصدار الورقي فحسب، بل تشمل أيضًا العاملين/ات بالموقع الإلكتروني؛ حيث لم يتقاضوا رواتب ثلاثة أشهر متتالية، هي: يونيو ويوليو وأغسطس 2025، مشيرًا إلى أن الإدارة تبرر هذا التأخير بعبارة متكررة: "الشيكات لم تصل بعد".

وأضاف أن بعض الصحفيين/ات حاولوا سابقًا تقديم شكاوى رسمية إلى نقابة الصحفيين، إلا أن النقابة أبلغتهم بأنها تتابع الأزمة مع الإدارة، وأن الحل في طريقه، داعيةً إياهم إلى عدم التصعيد في الوقت الراهن.

وأوضح المصدر أن المواعيد المُعتادة لصرف الرواتب تكون خلال أسبوعين من بداية كل شهر؛ ما يعني أن المدة المقررة لصرف راتب سبتمبر لم تنتهِ بعد.

رواتب متأخرة وحياة مُعلّقة:

وراء هذه الأرقام، يعيش عشرات الصحفيين/ات والعاملين/ات حالة من القلق اليومي، ليس فقط بسبب تأخّر الرواتب، بل نتيجة غياب أي رؤية واضحة للمستقبل.

هذه الشهادات تعكس حجم الضغوط النفسية والاجتماعية التي يعيشها الصحفيون/ات، في وقت يتزايد فيه شعورهم بغياب الحماية، وسط صمت من الإدارة، وغموض يحيط بعلاقة الملكية، و انعدام التواصل مع المسؤولين.

صمت إداري وغموض في الملكية:

كشف عضو مجلس التحرير، عن غياب قناة تواصل واضحة بين الصحفيين/ات والإدارة، خصوصًا بعد الإعلان عن أن النسبة الأكبر من ملكية الجريدة، أصبحت للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية.

وقال: "نحن نعمل كمّن يسير في طريق مظلم، لا نعرف إلى أين نتجه، ولا من المسؤول عن مصيرنا، نُرسل أسئلة للإدارة، فلا يرد أحد، ونحاول التواصل مع الشركة المالكة فنصطدم بجدار من الصمت".

ورغم الإعلان عن امتلاك الشركة المتحدة لحِصة الأغلبية في الفجر، إلا أن اسم الجريدة لا يظهر ضمن القائمة الرسمية للمؤسسات المملوكة للشركة على موقعها الإلكتروني، ما يثير تساؤلات واسعة حول طبيعة العلاقة، ويزيد من غموض المشهد.

أجور أقل من الحد الأدنى وحضور شبه معدوم:

أوضح المصدر أن رواتب الصحفيين/ات، خصوصًا في الموقع الإلكتروني، تقل بكثير عن الحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة.

ويضم الموقع الإلكتروني نحو 150 صحفيًا، بينما يبلغ عدد العاملين في الإصدار الورقي قرابة 40 صحفيًا/ة.

يعمل صحفيو/ات الموقع عن بُعد بسبب انقطاع خدمة الإنترنت في مقر المؤسسة، في حين يلتزم صحفيو/ات الإصدار الورقي بالحضور يومي الإثنين والثلاثاء فقط، لإعداد العدد الأسبوعي، دون وجود نظام حضور وانصراف رسمي مثل البصمة أو الجداول الثابتة.

مقارنة مع صحف أخرى:

أبدى المصدر تعجبه من طريقة تعامل الشركة المتحدة مع جريدة الفجر، مُقارنةً بتعاملها مع صحف أخرى، مثل الأسبوع وصوت الأمة.

ففي تلك المؤسسات، تم العمل على إعادة هيكلة الأجور، وتطوير بيئة العمل، ووضع نظام صارم للحضور والانصراف، بينما بقيت الفجر كما هي دون أي تطوير إداري أو مالي، ودون إعلان رسمي عن الخطط المستقبلية.

وقال: "لم يتم عقد أي اجتماع مع العاملين/ات لإبلاغهم بتفاصيل التغييرات في الملكية، أو الحديث عن مستقبل المؤسسة، وخطط تطويرها، نحن نعمل في صمت، ولا نعرف ما يجري حولنا".

أزمة ممتدة منذ أشهر:

الأزمة الحالية ليست مفاجئة، بل تمثّل حلقة جديدة في سلسلة من الأحداث التي تابعها المرصد المصري للصحافة والإعلام على مدار الأشهر الماضية؛ ففي أغسطس 2025، توقفت طباعة الجريدة ثلاثة أعداد متتالية، وهو التوقف الثامن خلال عشرة أشهر، ما كشف عن عمق الأزمة المالية.

كما سبق أن رصد المرصد شكاوى الصحفيين/ات من تأخر صرف الأجور لأربعة أشهر متواصلة، وتراجع شديد في بيئة العمل، ونقص حاد في الموارد التشغيلية.

إضافةً إلى ذلك، أظهرت تقارير المرصد ارتباكًا كبيرًا في ملف الملكية؛ حيث تباينت المعلومات بين استمرار المُلاك الأصليين، أو دخول الشركة المتحدة كشريك، أو ارتباط الأزمة بعقود إعلانية لم يتم سداد قيمتها.

الفجر نموذج لأزمة الصحافة الورقية:

تعكس أزمة جريدة الفجر صورة أوسع لأزمة الصحافة الورقية في مصر، التي تواجه تحديات غير مسبوقة من ارتفاع تكاليف الطباعة وتراجع الإعلانات، إلى التحوّل السريع نحو المنصات الرقمية.

وتُظهر الأزمة كيف يمكن لغياب الشفافية وضعف الإدارة أن يفاقما التحديات؛ حيث تتآكل الموارد وتُهمل حقوق الصحفيين/ات، مما يجعل العمل الصحفي مهددًا على المستويين المهني والمعيشي.

وقفة احتجاجية لصحفيي "الوفد" بعد تراجع الحزب عن قرار رفع الحد الأدنى للأجور

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام يوم الإثنين 29 سبتمبر 2025، تجمع صحفيو الوفد للاحتجاج في مقر حزب الوفد، رفضا لتلكؤ رئيس الحزب في رفع الحد الأدنى للأجور ليتماشى مع ما أقرته الحكومة.

يقول رئيس اللجنة النقابية بالوفد، الدكتور محمد عادل، كان هناك وعد من رئيس حزب الوفد، عبد السند يمامة، برفع الحد الأدنى للصحفيين/ ات، ليصبح مساويًا للحد الأدنى المقرر من طرف الحكومة، ونشر ذلك -حينها- في الصفحة الأولى من الجريدة.

كان قرار رفع الحد الأدنى قد حصل عليه صحفيو الوفد بعد لقاءات مع اللجنة النقابية، لكن تراجع رئيس الحزب عن القرار وماطل في الالتزام به لاحقًا.

وحسب رئيس اللجنة النقابية، فإن رئيس الحزب أرجع عدم التزامه بتنفيذ قرار رفع الأجور، بضرورة موافقة المكتب التنفيذي.

وأضاف: كان هناك اجتماع مع سكرتير عام الحزب، ياسر الهضيبي، يوم الأربعاء الماضي، 24 سبتمبر، لكنه أبلغنا أنه لم يتم إقرار الزيادة في الأجور بعد؛ جراء عدم اكتمال النصاب القانوني للمكتب التنفيذي ومن ثم لم يتسن للمكتب إصدار قرار الزيادة.

يؤكد الدكتور محمد عادل، أنهم تواصلوا مع نقابة الصحفيين المصريين، ومع النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والثقافة، بخصوص التطورات الأخيرة، وفي حال عدم الاستجابة لمطلب رفع الأجور، ستلجأ اللجنة النقابية ومعها صحفيو الوفد إلى التصعيد، لكن لم يتحدد بعد صورة هذا التصعيد، وإن كان هناك عدد من المقترحات، من قبيل: استمرار التظاهر، أو الاعتصام في مقر الحزب.

صحفيو الوفد يقرروا التصعيد:

في اليوم التالي للاحتجاج، قرر صحفيو الوفد التصعيد ضد إدارة الحزب، والدخول في اعتصام مفتوح من داخل مقر الوفد لحين تنفيذ الحد الأدنى للأجور، وذلك بعد تجاهل الإدارة احتجاجات الصحفيين أمس.

أعلن المشاركة في الاعتصام جميع العاملين بجريدة وبوابة الوفد، من صحفيين وإداريين، بحسب بيان اللجنة النقابية.

ملف الصحفيين المحبوسين

يُمثل حبس الصحفيين بسبب النشر ضغط كبير على الصحفيين وأسرهم، وفي هذا السياق يحرص المرصد المصري للصحافة والإعلام على تسليط الضوء على معاناة الصحفيين في الحبس ومعاناة أسرهم.

خالد ممدوح:

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 14 سبتمبر 2025، مع زوجة الصحفي خالد ممدوح، التي قالت في حديثها للمرصد: كانت آخر زيارة في 2 سبتمبر 2025، كانت الحالة النفسية لخالد سيئة للغاية، وحتى حالته الصحية لم تكن على ما يرام؛ فهو لا يعرف ما هي أسباب استمرار حبسه؛ لم تكن هناك أحراز، والاتهامات غير واقعية وليس هناك ما يثبتها.

تزداد الأمور سوءًا مع جلسات التجديد التي تبدو صورية، وعدم وجود نهاية واضحة لكل هذا المشهد؛ حبس دون تهم و اقعية ودون أحراز، جلسات تجديد صورية، غياب أي نهاية معروفة، و اقع معلق، لا تدري إلى متى يستمر أو متى ينتهي. وهو في الأخير صحفي، لا يمتلك سوى قلمه، ولا يمتهن سوى عمله، فما الدافع لما يجري معه!

> في رسالته التي يشدد عليها خالد ممدوح، أن تظل المؤسسات المعنية بالصحفيين المحبوسين، وأن تبقى نقابة الصحفيين، على التذكير بالصحفيين المحبوسين، هو يخشى النسيان، أن يعلق بين الجدران وتتراجع فرصه في الخروج، والعودة إلى الحياة الطبيعية.
>
> **زوجة الصحفي خالد ممدوح**

جانب آخر من المعاناة المزدوجة، التي تلقي بظلالها على خالد ممدوح وعلى أسرته في الوقت ذاته، يتعلق بالزيارة، والوقت الذي تستغرقه منذ وصولنا إلى السجن حتى مقابلة خالد، حيث تستغرق في حدود 6 ساعات، نقضيها في الانتظار وفي التفتيش، لتبدأ بعدها الزيارة التي لا تتجاوز حدود الـ 20 دقيقة.

كم أن الزيارة الـ 20 دقيقة هي معاناة في ذاتها، فالوقت لا يكفي لسماع أخباره، ولا للحديث عن أحوالنا، إذ سرعان ما تنتهي الزيارة دون أن يقول أحد شيئا.

جانب آخر من المعاناة تتعلق بالزيارة؛ أشياء من الزيارة تصل، وأشياء يمنع دخولها، ولا نعرف ما معيار الاختيار، على سبيل المثال، الكتب، عادة إذا كانت الزيارة تضم 4 كتب يتم منع دخول 3 ويسمح بدخول كتاب واحد، رغم أن كل الكتب روايات!

في رسالته التي يشدد عليها خالد ممدوح، أن تظل المؤسسات المعنية بالصحفيين المحبوسين، وأن تبقى نقابة الصحفيين، على التذكير بالصحفيين المحبوسين، هو يخشى النسيان، أن يعلق بين الجدران وتتراجع فرصه في الخروج، والعودة إلى الحياة الطبيعية.

حمدي الزعيم:

> بعد حبس احتياطي استمر 5 سنوات، دون جريرة أو ذنب، لا أعرف أين تذهب بي المحاكمة، بعد كل هذه السنوات
>
> الصحفي حمدي الزعيم

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 18 سبتمبر 2025، مع زوجة الصحفي حمدي الزعيم، التي أشارت في حديثها، إلى الأوضاع الصحية غير المستقرة لـ حمدي الزعيم، جراء سقوطه في محبسه ما أدى إلى حدوث إصابة في قدمه وذلك مع معاناته من السكر وأمراض أخرى، زادت من سوء حالته الصحية. أما عن حالته النفسية، فقد أشارت إلى شعوره بالخوف جراء إحالته للمحاكمة الموضوعية، تنقل عنه قوله: "بعد حبس احتياطي استمر 5 سنوات، دون جريرة أو ذنب، لا أعرف أين تذهب بي المحاكمة، بعد كل هذه السنوات".

وذكرت أن خوفه يتنامى بزيادة فترة حبسه، وتزداد حياته صعوبة، ويثقله أكثر شعوره بالظلم واللاجدوى.

وفي الأخير، تكلمت عن صعوبات الزيارة الناجمة عن تكلفتها العالية، في ظل غلاء المعيشة، والمصاريف العالية للأسرة نفسها.

وكان المصور الصحفي حمدي الزعيم قد تعرض للقبض من منزله في محافظة القاهرة في 5 يناير 2021 و اقتياده إلى جهة غير معلومة، ولم يقم أحد المخولين قانوناً بإبلاغه بأسباب احتجازه أو تمكينه من الاتصال بأحد من ذويه أو محاميه بالمخالفة لنص المادة 54 من دستور جمهورية مصر العربية، وكذلك نص الفقرة الأولى من المادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية.

كما تعرض لعدد من الانتهاكات أبرزها:
خلال مرحلة تجديد الحبس؛ (أ) خلال نظر تجديد أمام نيابة أمن الدولة العليا: عدم تمكين الصحفي من حقه القانوني في الاستئناف على أمر حبسه، بالمخالفة للمادة 164 من قانون الإجراءات الجنائية.
ب) التجديد أمام غرفة المشورة بمحكمة الجنايات: عدم حضور الصحفي أمام المحكمة في الكثير من الأوقات جلسات) تجديد حبسه، وعدم إتاحة الفرصة لسماع أقواله ودفاعه؛ بعد تعميم استخدام تقنية الفيديو في جلسات تجديد الحبس، والذي يشكل مخالفة لنص المادة 136 من قانون الإجراءات الجنائية. (ج) تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المحدد بـ18 شهرًا وعامين إذا كانت العقوبة المقررة الإعدام أو السجن المؤبد بالمخالفة لنص الفقرة الرابعة من المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية. (د) الاستمرار في عدم تمكين الصحفي من استئناف قرارات حبسه الاحتياطي الصادر من محكمة الجنايات، كما كان الحال في قرارات التجديد الصادرة من نيابة أمن الدولة العليا بالمخالفة لنص المادة 164 من قانون الإجراءات الجنائية.

أشرف عمر:

> لا يزال لم يرى الشمس بعد منذ دخوله السجن.
> لم يحضر جلسات تجديد الحبس أكثر من مرة، إذ يتم تأخيره إلى نهاية الجلسة، وعندما يستدعى لجلسة التجديد عبر إتصال الفيديو، يفاجئ أن المحكمة قد أقفلت الاتصال مع السجن، ما يعني حرمانه من حضور الجلسة، ومن رؤية محاميه والتواصل معه، ولا يعلم من الأساس إن كان تم تجديد حبسه مرة أخرى أم لا.
>
> **زوجة الصحفي أشرف عمر**

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 21 سبتمبر 2025، مع الدكتورة ندى مغيث زوجة الصحفي أشرف عمر، التي قالت في حديثها:
كنت في زيارة أشرف اليوم. وكانت الأمور تسير بشكل جيد، لم تكن ثمة صعوبات أو عقبات أو معوقات خلال الزيارة، كانت الأمور سلسة. ولم أقابل أية صعوبات أيضا في إدخال الزيارة لأشرف في محبسه، على العكس.

وأشارت إلى وجود حالة أمل وتفاؤل لدى السجناء هناك بسبب خروج 3 مجموعات منهم خلال الأيام الماضية.

وعن حاله في السجن قالت: يحافظ على روتين يومي يمنح لوجوده معنى ويعطيه قدرة على الاستمرار، حيث يمارس القراءة بشكل يومي، يتعلم الأسبانية، يعلم بعض رفقائه الانجليزية، ويعلم البعض القراءة والكتابة، فضلا عن ممارسة الرياضة، إلا أنها أشارت إلى أنه لا يزال لم يرى الشمس بعد منذ دخوله السجن.

ونقلت الدكتورة ندى مغيث عن رسام الكاريكاتير أشرف عمر قوله، أنه لم يحضر جلسات تجديد الحبس أكثر من مرة، إذ يتم تأخيره إلى نهاية الجلسة، وعندما يستدعى لجلسة التجديد عبر إتصال الفيديو، يفاجئ أن المحكمة قد أقفلت الاتصال مع السجن، ما يعني حرمانه من حضور الجلسة، ومن رؤية محاميه والتواصل معه، ولا يعلم من الأساس إن كان تم تجديد حبسه مرة أخرى أم لا. وقد أشار كذلك إلى أنه بات يجهل مواعيد التجديد، إذ لا يتم إخطاره بها إلا في اليوم نفسه، قبل الجلسة، وسرعان ما يقفل الاتصال من جانب المحكمة.

وكان قد ألقي القبض على رسام الكاريكاتير أشرف عمر منذ 22 يوليو 2024، على ذمة القضية: 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا – وتعرض لعدد من الانتهاكات القانونية خلال القبض عليه، مثل:
1. تعرض الصحفي للقبض من منزله في محافظة القاهرة و اقتياده إلى جهة غير معلومة، ولم يقم أحد المخولين قانوناً بإبلاغه بأسباب احتجازه أو تمكينه من الاتصال بأحد من ذويه أو محاميه بالمخالفة لنص المادة 54 من دستور جمهورية مصر العربية، وكذلك نص الفقرة الأولى من المادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية.

2. تعرّض الصحفي أثناء فترة احتجازه خارج القانون، قبل العرض على نيابة أمن الدولة العليا -وفقًا لأقوال الصحفي في التحقيقات- إلى عددٍ من أنواع التعذيب البدني والنفسي، وذلك بالمخالفة لنص المادة 55 من دستور جمهورية مصر العربية.

3. وخلال مرحلة تجديد الحبس أمام نيابة أمن الدولة العليا: عدم تمكين الصحفي من حقه القانوني في الاستئناف على أمر حبسه، بالمخالفة للمادة 164 من قانون الإجراءات الجنائية. عدم حضور الصحفي أمام المحكمة في الكثير من الأوقات جلسات تجديد حبسه، وعدم إتاحة الفرصة لسماع أقواله ودفاعه؛ بعد تعميم استخدام تقنية الفيديو في جلسات تجديد الحبس، والذي يشكل مخالفة لنص المادة 136 من قانون الإجراءات الجنائية.

التوصيات

في شهر سبتمبر تم توثيق وقوع 8 انتهاكات، في ضوء هذه الحقيقة، وفي محاولة للتخفيف من حدة الضغوط والتحديات التي يعيشها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المصريين، نطرح المقترحات والتوصيات الآتية:

1. يستلزم تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام عبر الضغط على المشرّعين؛ لتعديل القوانين بما يضمن حماية فعالة للصحفيين والإعلاميين، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا. كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس. كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك؛ لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

3. دعم استقلالية النشاط الصحفي والإعلامي عبر السعي إلى الحد من التدخلات القضائية، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية. والحرص على تعزيز الشفافية في التعامل مع قضايا الصحفيين وتوضيح أسباب الحجب والاعتقالات للرأي العام.

4. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية. مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

5. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دورأكبر في حماية الصحفيين/ ات والإعلاميين /ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

6. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات أو حدوث سوء تفاهم.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org